جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

أوراق السياسات

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (10)

تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري

إعداد

أ.د. سلوى محمد مرسي
أستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

د. زينب محمد الصادي
مدرس بمركز التخطيط والتنمية البيئية

مايو 2020

2020

معهد التخطيط القومي INP

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها .. لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسلة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على كل من معدل النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواءً الذين قاموا بإعداد أوراق تلك السلسلة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

مقدمة

تواصل آثار تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) في معظم دول العالم تمددها واتساع نطاقها لتشمل العديد من الأنشطة الاقتصادية وأسواق المال. كما تم إلغاء العديد من الفعاليات العالمية الكبرى للحد من انتشار الفيروس، أو بسبب فرض قيود السفر التي فرضتها العديد من الدول وتعليق خطوط الطيران بها، مما أدى إلى تكبد شركات الطيران وشركات السياحة خسائر فادحة.

وبسبب جائحة هذا الفيروس يعاني قطاع السياحة حالياً في العالم حالة من الشلل التام. وعلى الرغم من جهود العديد من الدول المختلة للتخفيف من الأثر الاقتصادي لهذا الفيروس، فإن قطاع السياحة لن يتمكن من التعافي إلا بعد أن تتم السيطرة على هذا الفيروس ومن ثم رفع حظر السفر بصورة آمنة للمواطنين. وتجدر الإشارة إلى أنه كلما طال أمد هذه الأزمة الصحية، كلما تزايدت صعوبة استمرار العديد من الأنشطة السياحية وقدرتها على الاستمرار، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل نسبة كبيرة من قطاع السياحة.

سوف تتناول هذه الورقة دراسة تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، وذلك من خلال النقاط الرئيسية التالية:

أولًا: الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي

ثانيًا: تطور القطاع السياحي في الفترة من عام 2010 حتى عام 2019

ثالثًا: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد القومي خلال الفترة من عام 2010/2009 حتى عام 2019/2018

رابعًا: أثر تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19) على القطاع السياحي العالمي

خامسًا: أثر تفشي فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة المصري

سادسًا: جهود مصر لمواجهة آثار جائحة كورونا

سابعًا: السيناريوهات المتوقعة للقطاع السياحي المصري خلال عام 2020

ثامنًا: مقترحات للتخفيف من آثار الأزمة على القطاع السياحي

أولاً: الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي

تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية ليس فقط على المستوي الدولي وإنما أيضًا على المستوي القومي والمحلي، وذلك لما لديها من قدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، نظرًا لتداخل وتشابك أنشطتها مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى. ويعد القطاع السياحي أحد المصادر الهامة للدخل القومي والعملة الأجنبية للاقتصاد المصري، وذلك لما تتمتع به مصر من العديد من المقومات السياحية مثل السياحة الثقافية والدينية والترفيهية وسياحة المؤتمرات والسفاري والسياحة البيئية والعلاجية وغيرها من المقومات السياحية الأخرى.

وترجع أهمية القطاع السياحي أيضا إلى قدرته في حث النشاط الاقتصادي على نطاق واسع، وذلك يرجع إلى قدرته في إقامة الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى، فهذه الروابط تحفز من أثر المضاعف الذي تترتب علية فوائد اقتصادية كبيرة على الاقتصاد القومي وخلق فرص عمل ورفع مستوي المعيشة.

ثانياً: تطور القطاع السياحي في الفترة من عام 2010 حتى عام 2019

يعد القطاع السياحي قطاعًا حساسًا للغاية حيث أنه يتأثر تأثراً شديداً بالأحداث المحلية والعالمية. لذلك يتعرض هذا القطاع في مصر الآن لأزمة كبيرة بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد. وقبل الحديث عن التداعيات السلبية لهذا الفيروس على القطاع السياحي المصري سوف نلقي نظرة سريعة على تطور القطاع السياحي خلال الفترة من عام 2010 حتي عام 2019 والأزمات المختلفة التي تعرض لها هذا القطاع.

لقد تعرض القطاع السياحي المصري إلى العديد من الأزمات خلال السنوات القليلة الماضية، والتي أدت إلى تدهور هذا القطاع اعتبارا من عام 2011 (ثورة 25 يناير) وكذلك أزمة طائرة الركاب الروسية في عام 2015 وبعض حوادث الإرهاب المختلفة خلال عامي 2016 و2017. والشكل رقم (1) يوضح لنا تطور أعداد السائحين القادمين إلى مصر خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019 حيث يتضح:

- بلغ عدد السائحين 14.7 مليون سائح عام 2010 ثم حدث انخفاض شديد لأعداد السائحين خلال السنوات 2011 و2013 و2015 و2016.
- زيادة عدد السائحين بنسبة 53% في عام 2017 مقارنة بعام 2016، واستمرار هذه الزيادة بنسبة 36% في عام 2018 و15% في عام 2019 ليصل العدد إلى 13 مليون سائح.

شكل رقم (1) أعداد السائحين في الفترة من عام 2010 حتى عام 2019

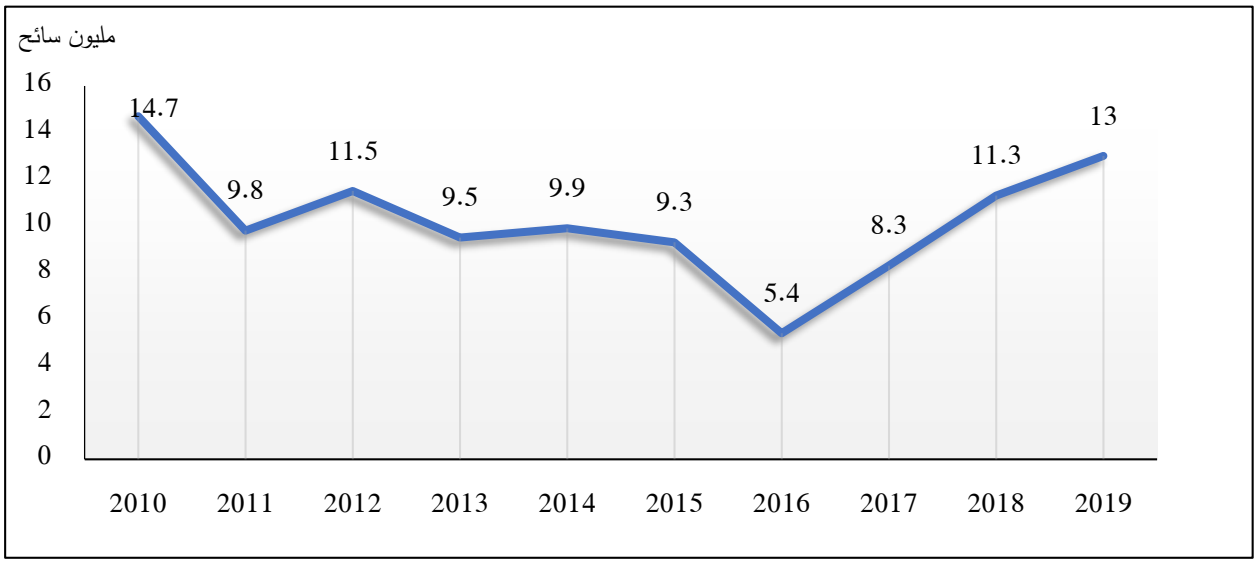

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

- كذلك أدى انخفاض أعداد السائحين إلى انخفاض لياليهم السياحية حيث سجلت 32.6 مليون ليلة في عام 2016 بعد أن كانت 147.4 مليون ليلة سياحية في عام 2010. وقد تحسن الوضع منذ عام 2017 فارتفعت الليالي السياحية بنسبة 157% في عام 2017، واستمرت في الارتفاع بنسبة 45% في عام 2018، ثم زادت بنسبة 12% في عام 2019 لتصل إلى 136.2 مليون ليلة[1].

وفيما يخص الإيرادات السياحية فقد تأثرت تأثراً شديداً خلال السنوات السابقة نتيجة لانخفاض أعداد السائحين وطبقا للشكل رقم (2) يتضح ما يلي:

- سجلت الإيرادات السياحية أدنى انخفاض لها في عام 2016 حيث بلغت 6 مليار دولار فقط.
- نظراً لزيادة أعداد السائحين والليالي السياحية منذ عام 2017 حتى عام 2019 زادت الإيرادات السياحية في عام 2017 لتسجل 7.7 مليار دولار بزيادة قدرها 28% عن عام 2016.
- استمرت الإيرادات السياحية في الزيادة بعد ذلك لترتفع إلى 12.6 مليار دولار عام 2019.

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

شكل رقم (2) الإيرادات السياحية في الفترة من 2010 حتى عام 2019

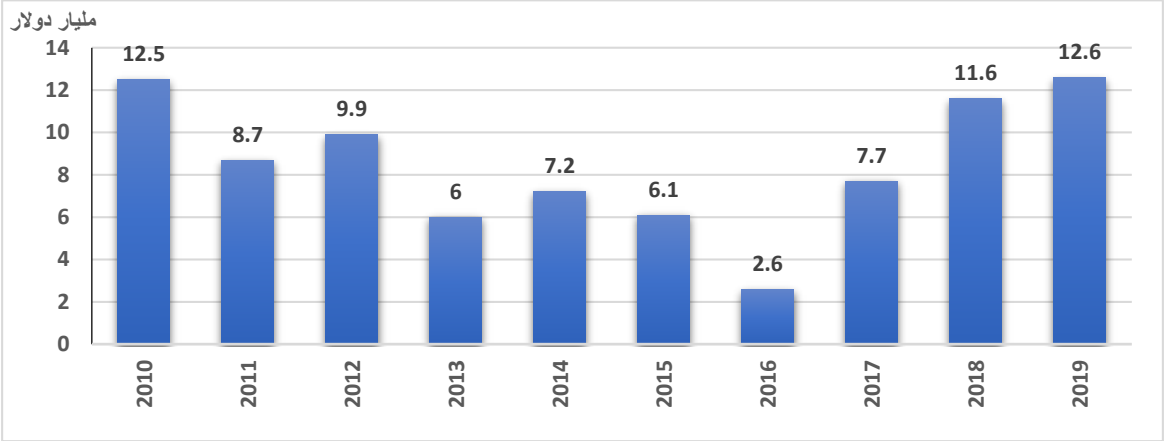

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ثالثاً: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد القومي خلال الفترة من عام 2010/2009 حتى عام 2019/2018

يلعب القطاع السياحي دوراً هاماً في الاقتصاد القومي من حيث مساهمته في الحد من العجز التجاري والمتحصلات الخدمية وفي إجمالي الصادرات.

1-مساهمة القطاع السياحي في الميزان التجاري

ساهم القطاع السياحي في الميزان التجاري عام 2010/2009 بنسبة 46% وهي أعلي نسبة وصلت إليها خلال فترة الدراسة. ألا أن هذه المساهمة انخفضت كثيراً في عام 2016/2015 حيث بلغت 10% فقط، ثم عادت للارتفاع مرة أخري لتسجل 20% في عام 2018/2017 و30% في عام 2019/2018[1].

2- مساهمة القطاع السياحي في ميزان الخدمات والمتحصلات الخدمية

ساهم القطاع السياحي في ميزان الخدمات بنسبة كبيرة بلغت 85% في عام 2009/2008، تم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 57% في عام 2016/2015، ثم ارتفعت مرة أخري لتصل إلى 89% في عام 2019/2018. أما عن مساهمة القطاع السياحي في المتحصلات الخدمية فقد بلغت هذه النسبة 51% في عام 2010/2009،

[1] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

إلا أنها انخفضت لتصل إلى 23% في عام 2016/2015، ثم عادت للارتفاع مرة أخري في عام 2019/2018 لتسجل 47%[1].

3-مساهمة القطاع السياحي في إجمالي الصادرات

بلغت نسبة مساهمة القطاع السياحي في إجمالي الصادرات 48% خلال عام 2010/2009، ثم انخفضت في السنوات التالية لتصل إلى 20% في عام 2017/2016 ثم عاودت الارتفاع مرة أخري لتصل إلى 30% في عام 2018/2017 ثم إلى 40% في عام 2019/2018[2].

وبذلك يمكن القول أن للقطاع السياحي دورا هاما في الاقتصاد القومي عن طريق مساهمته ألفعالة في ميزان الخدمات والمتحصلات الخدمية والحد من العجز التجاري. لذلك فإن الاستقرار السياسي والاقتصادي والصحي والبيئي يساعد على نمو وتطور القطاع السياحي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية المستدامة.

4-مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل.

ساهم القطاع السياحي المصري في الناتج المحلي الإجمالي (المساهمة المباشرة وغير المباشرة) بحوالي 12% خلال عام 2019، ومن المتوقع أن تقل هذه النسبة هذا العام بسبب تفشي جائحة كورونا. كذلك يساهم القطاع السياحي في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة حيث يقدر عدد العاملين في القطاع السياحي بحوالي 3 مليون عامل (عمالة مباشرة وغير مباشرة) وهو ما يمثل حوالي 10% من إجمالي قوة العمل.

رابعاً: أثر تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19) على القطاع السياحي العالمي

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد في معظم دول العالم إلى الأضرار بالعديد من القطاعات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تكبدها خسائر كبيرة. ويعد قطاع السياحة والسفر العالمي واحد من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تكبدت خسائر فادحة نتيجة انتشار هذا الفيروس، حيث توقفت حركة السياحة والطيران بشكل كامل في فترة وصلت إلى حوالي 4 أشهر (منذ فبراير 2020) حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع السياحي العالمي يشهد أزمة لم يعاصرها منذ الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى لجوء العديد من

[1] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

[2] المرجع السابق

الدول لتخفيض خططها المتوقعة للعام الحالي 2020 وسط نظرة متشائمة لمستقبل النشاط السياحي الذي تمثل إيراداته بنداً مهما في اقتصاديات العديد من الدول. وقبل الحديث عن الخسائر المتوقعة للقطاع السياحي العالمي هذا العام نتيجة لفيروس كورونا المستجد، نستعرض وضع السياحة العالمية خلال السنوات القليلة الماضية حتى نستطيع أن نري أثر هذا الوباء عليه.

طبقا لمنظمة السياحة العالمية فإن عدد السائحين في العالم بلغ 1.33 مليار سائح عام 2017 والذي ارتفع بنسبة 4% في عام 2018 ليصل إلى 1.4 مليار سائح تم ارتفع مرة أخري بنسبة 4% أيضا في عام 2019 ليصل إلى 1.46 مليار سائح[1]. وفيما يخص الإيرادات السياحية العالمية فطبقا لمنظمة السياحة العالمية فأن الإيرادات ارتفعت من 1.3 ترليون دولار في عام 2017 إلى 1.45 ترليون دولار في عام 2017 وأخيرا بلغت 1.48 ترليون دولار في عام 2019[2].

ورغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن قطاع السياحة العالمي سوف يستمر في النمو عام 2020 بنسبة 4% مثل العام السابق 2019، إلا أن فيروس كورونا المستجد الذي ظهر في أواخر ديسمبر 2019 في الصين قلب كل الموازين وأدى إلى حدوث خسائر كبيرة في معظم دول العالم. وطبقا لآخر إحصائيات منظمة الصحة العالمية، فإن عدد إصابات كورونا في العالم وصل إلى أكثر من 4.5 مليون مصاب، وعدد الوفيات وصل إلى 307 ألف وفاة. وقد أصاب هذا الفيروس أكثر من 200 دولة حول العالم. كذلك أشار هذا التقرير إلى أن أكثر دول العالم تضرراً من هذا الفيروس هي الولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت مليون و477 ألف إصابة وأكثر من 88 ألف وفاة. وتأتي بعدها أسبانيا بحوالي 274.3 ألف إصابة و27.4 ألف وفاة، ثم روسيا بأكثر من 262.8 ألف إصابة وحوالي 2.4 ألف وفاة، ثم بريطانيا بحوالي 236.7 ألف إصابة وأكثر من33.9 ألف وفاة، ثم إيطاليا بعدد 223.8 ألف إصابة و31.6 ألف وفاة، ثم فرنسا بعدد 178.8 ألف إصابة وأكثر من 27 ألف وفاة، وأخيرا ألمانيا بأكثر من 175.7 ألف إصابة وأكثر من 8 آلاف وفاة [3]. وتجدر الإشارة إلى

---

[1] The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer -Special focus on the Impact of COVID-19, May 2020

[2] المرجع السابق

3 World meters website, retrieved 15 May 2020; https://www.worldometers.info/coronavirus/

أنه في بداية هذا العام 2020 وقبل ظهور فيروس كورونا المستجد توقعت منظمة السياحة الدولية أن ينمو القطاع السياحي هذا العام بنسبة تتراوح بين 3 و4 %. إلا أنه مع انتشار فيروس كورونا في العديد من الدول وزيادة عدد الإصابات والوفيات، قامت العديد من الدول بعمل إجراءات احترازية مشددة مثل إغلاق الحدود، وتعليق الرحلات الجوية، وفرض حظر تجوال، وتعطيل الدراسة، وإلغاء الفعاليات، وإغلاق دور العبادة. لذلك قامت منظمة السياحة العالمية بتعديل توقعاتها السابقة وتوقعت الآتي:

- في نهاية شهر مارس 2020 ومع استمرار غلق الحدود وتعليق الرحلات الجوية في معظم دول العالم أشارت المنظمة إلى انخفاض عدد السياح في العالم في الربع الأول من العام الحالي 2020 بنسبة 22%، مما يهدد ملايين الوظائف المرتبطة بهذا النشاط. وقد بلغ هذا الانخفاض 19% في أوروبا 35% في أسيا ودول الباسفيك و15% في أمريكا و13% في أفريقيا و11% في الشرق الأوسط.
- من المتوقع تراجع الإيرادات السياحية العالمية هذا العام ما بين 910 بليون دولار و1.2 تريليون دولار.
- توقعت المنظمة أن يتسبب هذا الوباء في الإطاحة بحوالي 50 مليون وظيفة سياحية على مستوي العالم.
- مع بداية شهر مايو 2020 أشارت منظمة السياحة العالمية إلى أن انخفاض أعداد السائحين في العالم قد بلغ 57% في شهر مارس الماضي.

وبناء على ذلك وضعت منظمة السياحة العالمية ثلاث سيناريوهات للوضع السياحي العالمي خلال عام 2020 طبقا لتوقعات الفتح التدريجي وفتح الحدود بين الدول وهي كالتالي[1]:

السيناريو الأول: في حالة الفتح التدريجي للحدود وتخفيف قيود السفر وبدء رحلات الطيران الداخلي في بداية شهر يوليو 2020 سوف يصل الانخفاض في عدد السياح إلى حوالي 58% فقط بالمقارنة بعام 2019.

السيناريو الثاني: في حالة أن يتم الفتح التدريجي للحدود وتخفيف قيود السفر وبدء الطيران الداخلي في بداية شهر سبتمبر 2020 فإن انخفاض أعداد السائحين سوف يصل إلى 70% بالمقارنة لعام 2019 وهذا ما يتوقعه العديد من الخبراء.

1 World Tourism Organization, UNWTO: International Tourism Arrivals Could Fall By 20-30% IN 2020, news release, 27 March, 2020.

السيناريو الثالث: إذا استمرت الأمور كما هي حتى بداية ديسمبر 2020 فإن ذلك يعني خسائر كبيرة للنشاط السياحي وانخفاض في أعداد السائحين بنسبة 78%.

طبقاً للسيناريو الأول فمن المتوقع أن ينخفض عدد السائحين بحوالي 850 مليون سائح، ويصل هذا الانخفاض إلى 1020 مليون سائح طبقاً للسيناريو الثاني و1140 مليون سائح طبقاً للسيناريو الثالث والشكل رقم (3) يوضح لنا ذلك[1].

شكل رقم (3) السيناريوهات المقترحة لإعداد السائحين في العالم في ظل تفشي وباء كورونا

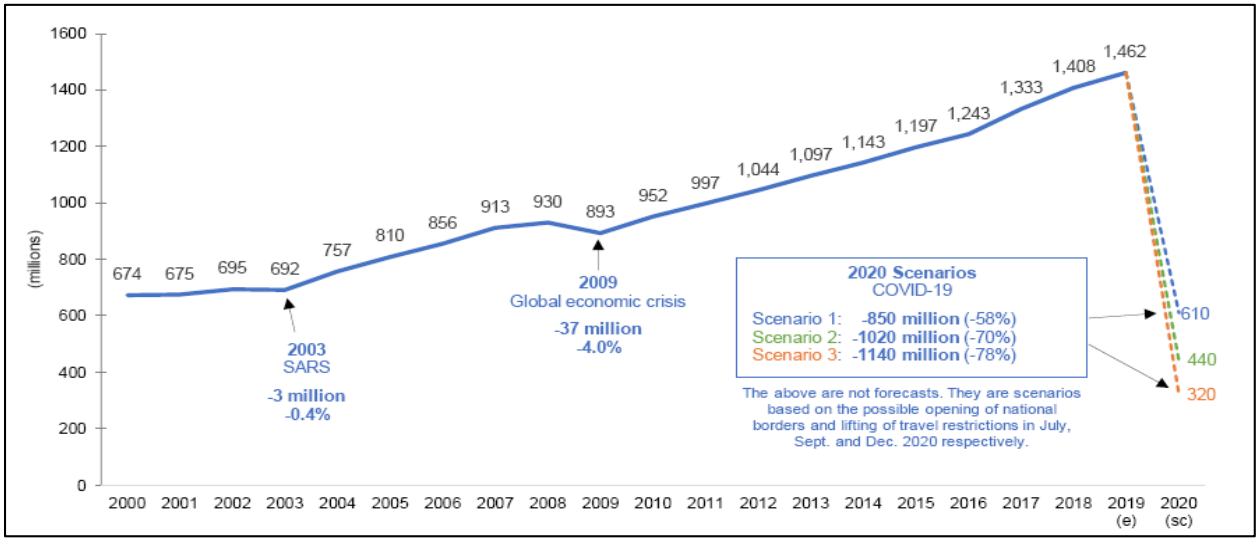

المصدر:

The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer –Special focus on the Impact of COVID-19, May 2020, P17

بالنسبة للإيرادات السياحية والتي كانت قد سجلت 1.48 ترليون دولار في عام 2019، فمن المتوقع أن تنخفض بنسبة 62% طبقاً للسيناريو الأول ليصل هذا الانخفاض إلى 910 بليون دولار وبنسبة 73% طبقاً للسيناريو الثاني ليصل هذا الانخفاض إلى 1080 بليون دولار أما إذا وصلنا إلى السيناريو الثالث فسوف تسجل هذه الإيرادات انخفاضا بنسبة 79% لتصل إلى 1170 بليون دولار والشكل رقم (4) يوضح لنا ذلك.

1 The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer –Special focus on the Impact of COVID-19, May, 2020.

شكل رقم (4) السيناريوهات المقترحة للإيرادات السياحية العالمية في ظل تفشي وباء كورونا

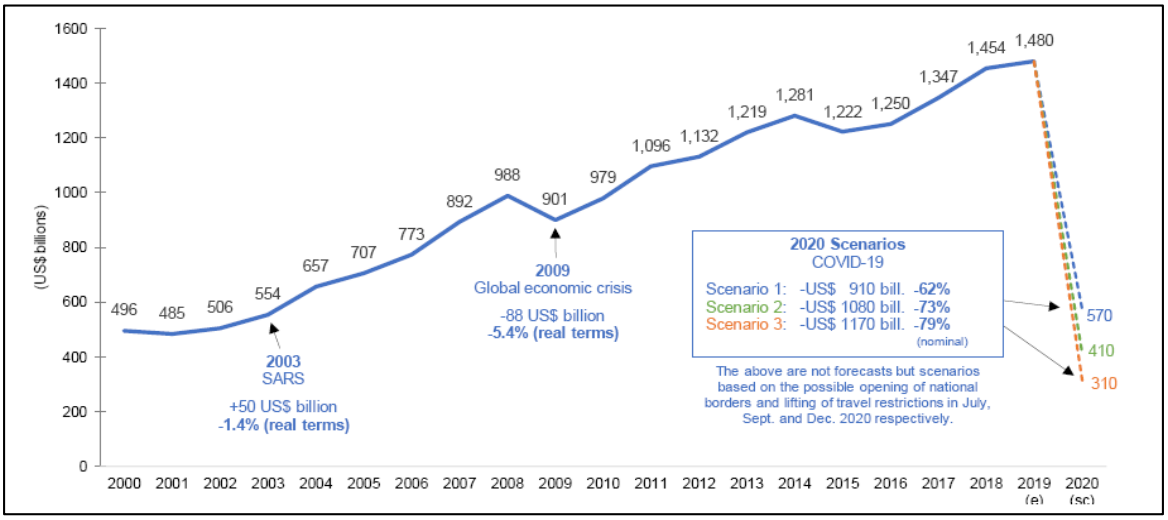

المصدر:

The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer –Special focus on the Impact of COVID-19, May 2020, P18

وأخيرا يمكن القول إن انتشار فيروس كورونا المستجد سوف يؤدي إلى انخفاض أعداد السائحين خلال عام 2020 ما بين 850 مليون و 1.1 بليون سائح. وسوف يؤدي أيضاً إلى انخفاض الإيرادات السياحية ما بين 910 بليون دولار إلى 1.2 ترليون دولار. أما عدد الوظائف التي سوف تتأثر من هذا الفيروس خلال هذا العام فسوف تتراوح ما بين 100 إلى 120 مليون وظيفة.

وبالإضافة إلى خسائر القطاع السياحي العالمي، فإن الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) قد أشار إلى أن الخسائر المتوقعة للنقل الجوي الدولي في ظل ظروف انتشار فيروس كورونا المستجد هي كالآتي[1]:

- حجم الخسائر المتوقعة لشركات الطيران في العالم تقدر بأكثر من 252 مليار دولار.
- سوف تؤدي هذه الأزمة إلى انخفاض قدرة صناعة الطيران بأكثر من 30% خلال عام 2020.
- مع استمرار هذه الأزمة لعدة أشهر أخري فإن ذلك سوف يؤدي إلى تعرض العديد من شركات الطيران في العالم لخطر الإفلاس.

1 International Air Transport Association (IATA), Air Passenger Market Analysis, March 2020.

- حجم الخسائر المتوقعة على إيرادات قطاع الطيران في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تقدر بحوالي 24 مليار دولار بالإضافة إلى تعرض 1.2 مليون وظيفة في قطاع الطيران والقطاعات المرتبطة به للخطر.
- من المتوقع أن تصل خسائر الاقتصادات المدعومة بقطاع الطيران في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لأكثر من 66 مليار دولار من إجمالي 130 مليار يساهم بها القطاع في الاقتصاد المحلي لدول المنطقة.

خامساً: أثر تفشي فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة المصري

حقق القطاع السياحي المصري نمواً كبيراً في عام 2019 يقترب من النمو الذي تحقق خلال عام 2010 مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والأوضاع الإقليمية والأزمات المختلفة التي تعرض لها هذا القطاع منذ أحداث يناير 2011 وما بعدها.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد السائحين في عام 2019 بلغ 13 مليون سائح مقابل 11.3 مليون سائح في عام 2018 أي بزيادة قدرها 15%. في حين سجلت الليالي السياحية 136.2 مليون ليلة في عام 2019 مقابل 121.5 مليون ليلة في عام 2018 بزيادة قدرها 12%. كذلك سجلت الإيرادات السياحية 12.6 مليار دولار عام 2019 مقابل 11.6 مليار دولار عام 2018 بزيادة قدرها 8 % [1].

ويرجع نمو القطاع السياحي خلال عام 2019 إلى العديد من الأسباب منها: تحرير سعر الصرف، ومبادرة البنك المركزي لتمويل، وتجهيز العديد من الفنادق، وكذلك الاستقرار الأمني، والاهتمام بالبنية التحتية، والاهتمام بالأماكن السياحية التاريخية والتقليدية وتسويقها بشكل جيد. بالإضافة إلى وضع برنامج إصلاح هيكلي شامل لقطاع السياحة في نوفمبر 2018 لتطوير هذا القطاع بهدف أحداث تنمية سياحية مستدامة ورفع قدرته التنافسية لتتماشي مع الاتجاهات العالمية وزيادة عدد العاملين به.

وقد ارتكز برنامج هذا الإصلاح على خمس محاور شملت الإصلاح المؤسسي والتشريعي وتطور البنية التحتية والاستثمار والترويج والتنشيط ومواكبة الاتجاهات الحديثة عالمياً. وطبقاً لما سبق فقد توقعت العديد من الدراسات المحلية والدولية استمرار نمو القطاع السياحي المصري خلال عام 2020. حيث توقعت هذه الدراسات نمو عدد السياح بنسبة 15% ليصل إلى 15 مليون سائح عام 2020 مقابل 13 مليون سائح عام 2019. كذلك

[1] البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء –مصر في ارقام 2020.

توقعت الدراسات نمو الليالي السياحية عام 2020 بنسبة 10% لتصل إلى 150 مليون ليلة مقابل 136 مليون ليلة عام 2019. ومع نمو عدد السياح والليالي السياحية فقد توقعت هذه الدراسات نمو الإيرادات السياحية عام 2020 بنسبة 30% لتصل إلى 16 مليار دولار مقابل 12.6 مليار دولار عام 2019. وقد كانت الأشهر الأولى من هذا العام 2020 تشير إلى ذلك حيث بلغ عدد السائحين خلال الثلاث أشهر الأولى من هذا العام حوالي 2.4 مليون سائح (2 مليون سائح خلال شهري يناير وفبراير و400 ألف سائح خلال النصف الأول من شهر مارس) وقدرت الإيرادات السياحية في هذه الفترة بحوالي 2.5 مليار دولار[1].

ولكن مع الأسف أدى ظهور فيروس كورونا المستجد في معظم دول العالم وظهوره في مصر في مارس 2020 إلى الحد من هذه التوقعات وإلى اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالقطاع السياحي لمواجهة آثار هذه الجائحة.

سادساً: جهود مصر لمواجهة آثار جائحة كورونا

قامت مصر باتخاذ العديد من القرارات والإجراءات لمواجهة آثار جائحة كورونا والحد منها والتي كان لها آثاراً على قطاع السياحة ومن أهمها القرارات الآتية:

- تعليق حركة الطيران في كافة المطارات المصرية من 19 مارس حتى نهاية شهر مايو 2020.
- السماح للوفود السياحية المتواجدة في مصر أثناء مدة تعليق الطيران باستكمال برامجهم السياحية وعودتهم إلى بلادهم في مواعيد سفرهم على رحلاتهم المقررة من قبل.
- تعقيم كافة الفنادق والمنشآت السياحية في فترة تعليق الرحلات السياحية.
- غلق جميع المنافذ البرية بمحافظة جنوب سيناء.
- غلق المطاعم والمقاهي والكافتيريات والكافيهات والكازينوهات والملاهي والنوادي والمراكز التجارية من 7 مساء حتى 6 صباحاً حتى 31 مارس.

هذا بالإضافة إلى العديد من القرارات الأخرى التي تم اتخاذها من مجلس الوزراء والبنك المركزي المصري والتي تشمل الآتي:

[1] الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، سلاسل زمنية، 10 مايو 2020، www.cbe.org.eg

1. إجراءات الدعم الاقتصادي للقطاع السياحي والقطاعات المرتبطة بها

- توفير قرض مساندة لقطاع الطيران المدني بفترة سماح تمتد لعامين بالإضافة إلى دراسة قيام وزارة المالية بتحمل بعض الأعباء المالية على هذا القطاع لمساندته في التعامل مع تداعيات الظروف الراهنة.
- قيام البنك المركزي بدراسة لتقديم تمويل للمنشآت السياحية والفندقية لتحويل العملية التشغيلية بهدف الاحتفاظ بالعمالة على أن يكون بفائدة مخفضة.
- قرار البنك المركزي بتأجيل سداد كل الالتزامات وأقساط القروض حتى الشخصية لمدة 6 أشهر.
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المنشآت السياحية لمدة 3 أشهر والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المنشآت السياحية عن الفترات السابقة من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر.
- تم تأجيل سداد مبلغ 41.8 مليون جنية قيمة باقي حصيلة الدولة من أرباح الشركة القابضة للسياحة والفنادق عن العام الماضي.
- التنسيق بين وزارة السياحة والاتحاد المصري للغرف السياحية على تنفيذ مبادرة لدعم الفئات البسيطة في القطاع السياحي مثل أصحاب الحناطير والمراكب الصغيرة وكذلك الغفراء في المواقع السياحية المختلفة.
- إنشاء صندوق للأزمات لدعم العاملين في القطاع السياحي يستهدف دعم العمالة ألفندقية والمرشدين السياحيين والعاملين بالشركات والمنشآت السياحية والبازارات المختلفة لإنقاذهم في أوقات الأزمات.

2. إجراءات دعم التنمية العقارية في القطاع السياحي:

- قرار رئيس الجمهورية بإطلاق مبادرة إحلال وتجديد الفنادق السياحية وأساطيل النقل السياحي ورفع كفاءة البنية التحتية للمنشآت السياحية لتكون جاهزة لاستقبال الزائرين عقب انحصار ازمه كورونا.
- تخصيص قطعة أرض لإقامة مرسى للمراكب النيلية على الكورنيش ضمن أعمال التطوير لقصر الأمير محمد علي بشبرا الخيمة لنقل الزائرين إلى القصر عبر النيل [1].

[1] بوابة الأهرام الإلكترونية تعرف على قرارات الحكومة في اجتماعها اليوم، 13 مايو 2020،
http://gate.ahram.org.eg/News/2406536.aspx